

الدر المختار

(وقيل لا) ينفذ ورجه غير واحد .

وفي المنية والبيزانية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على إمضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد أن القضاء على المسخر لا يجوز إلا لضرورة وهي في خمس مسائل اشترى بالخيار فتواري اختفى المكفول له .

حلف ليوفينه اليوم فتغيب الدائن .

جعل أمرها بيدها إن لم تصل نفقتها فتغيب .

الخامسة إذا توارى الخصم فالمتأخرون أن القاضي ينصب وكيلًا في الكل وهو قول الثاني .
خانية .

قلت ونقل شراح الوهبانية عن شرح أدب القاضي